هل ينفذ توجيه وزير الكهرباء؟!

■ شيء رائع وجميل ان يوجه وزير الكهرباء بقطع التيار الكهربائي على الذين لم يسددوا اشتراكاتهم وقيمة ما يستهلكونه من التيار والمقصود بهذا التوجيه الذي جاء متأخراً هم الوجهاء والمتنفذون والمشائخ وبعض المصالح الحكومية والذين تؤكد المعلومات حسب ما جاء على لسان عدد من المسؤولين في وزارة الكهرباء وفروعها ان المديونية لدى هؤلاء من قيمة استهلاك التيار الكهربائي قد تجاوزت العشرين مليار ريال تراكم لديهم من عدة سنوات.. وهو في الحقيقة رقم يفوق ما قد يتخيله المواطن العادي ويؤكد على مدى الاستهتار من قبل هؤلاء الوجهاء والمتنفذين بالمال العام وكذلك مدى التساهل والخوف من قبل المسؤولين في وزارة الكهرباء ومختلف فروعها ومكاتبها في المحافظات الذين لم تظهر شجاعتهم إلاّ على المواطن المسكين والغلبان وخاصة ذوي الدخل المحدود.. فأي مواطن منسوب إلى هذه الطبقة لو جاءته الفاتورة وهي تحمل مبلغ الفي ريال فقط بفاجأ بالختم الأحمر عليها وفي أعلاه المقص كإنذار وإذا لم يسدد خلال ثلاثة أيام فسيعود إلى منزله وقد فصل التيار منه.. بل ان البعض فصل عليهم التيار وهم مسددون وقد حصل ذلك معي شخصياً حينما خرجت ما يسمى «بالحملة» لتقطع التيار على أحد الجيران الذي لم يسدد ما عليه لكنه خرج يهددهم بالآلي فتركوه وقطعوا عليّ وقد مكثت يومين أشارع على عودته..

احمد ناصر الشريف

إذاً فإن تنفيذ هذا التوجيه على الوجهاء والمتنفذين وبعض المصالح الحكومية لانعتقد انه سيكتب له النجاح وسيواجه المسؤولون في الكهرباء صعوبة كبيرة وربما ضحايا لو اصروا على تنفيذه وإن كانت قلوب المواطنين الغلابه معهم لأنه يسوؤهم ما يحدث من تمييز في المعاملة.. ان عشرين مليار ريال كمديونية للكهرباء لدى من أشرنا إليهم آنفاً بعد مبلغاً كبيراً جداً يمكن لو تم تحصيله لأستطاعت الوزارة ومؤسسة الكهرباء ان تحل كل مشاكل الانطفاءات وتعيد إصلاح الشبكة أو استبدالها لأن نسبة الفاقد بسبب قدمها وصلت إلى ٤٠٪ وهي نسبة كبيرة جداً لو تم توفيرها والمحافظة عليها لتغلبت المؤسسة العامة للكهرباء على العجز الذي تزداد نسبته يوماً عن يوم.. والسؤال هنا هل يستطيع وزير الكهرباء الذي تجرأ وأصدر هذا التوجيه بقطع التيار على الذين لم يسددوا قيمة التيار ان ينفذه ويعاملون كما يعامل المواطن العادي؟! والجواب لا نعتقد ان ذلك ممكن إلاّ إذا حدثت معجزة وذلك ليس على الله بعزيز.. وهناك أيضاً مشكلة أخرى يعاني منها المواطن المسكين تتمثل في أن الكاشف الذي يأتي نهاية الشهر إلى المنزل يضع قراءة تقديرية ويكتب في الفاتورة «مغلق» أي المنزل بهدف تراكم الرصيد لدى المواطن ومن ثم محاسبته بسعر تجاري.. وعندما جاء أحدهم يشكو قيل له: كيف تريد لنا أن نوفر الفارق؟ هكذا وبكل بجاحة!!

المخططات.. لمصلحة من تأخيرها؟!

كتبت : عبدالله الشعوبي

■ لا أدري ما السبب وراء تأخير الجهة المعنية للمخططات الخاصة بمنطقة «ذهبان» وما جاورها، وكذا بعض المناطق التي ضُمت الى أمانة العاصمة وكانت تتبع محافظة صنعاء بالرغم من انتفاء المبرر الذي كانوا يعلقون شماعتهم عليه وهو «حوض مائي» كما يقولون!! لكن يبدو انهم جعلوا من هذه المنطقة بقرة حلوباً لابتزاز المواطن الذي يرغب في بناء مسكن له، لأن التقارير الهندسية من المختصين في وزارة المياه أكدت بان المكان لم يعد حوضاً مائياً منذ فترة وان معظم الآبار قد جفت نتيجة استنزاف المياه والحفر العشوائي..

المشاهد للعيان ان المنطقة طغى عليها البناء العشوائي من جميع الاتجاهات وأصبحت منطقة شبه ممتلئة بالبناء ومع كل هذا لم يحرك المعنيون أي ساكن وكان الأمر لايهمهم لا من قريب ولا من بعيد وظل الوضع على ماهو عليه والبناء جار على قدم وساق حتى تنبه للأمر أمين العاصمة السابق احمد الكحلاني جراء المشاكل التي كانت تحدث في تلك المنطقة، وتجاوباً مع شكاوى المواطنين،ا صدر توجيهاته الى مكتب الاشغال بالأمانة بسرعة تخطيط المنطقة ووضع الحلول العاجلة منعاً لتسرب مياه الصرف الصحي الى الآبار الجوفية وتشويه منظرها الخلاب.

وعند استفساري لأحد مهندسي المكتب - وهو المعني بالأمر- حول ماتم التوصل اليه أفاد بانه تم تحرير مذكرة لوزارة المياه للتوضيح في حالة ما إذا قام بتخطيط المنطقة حالياً وهل سيلحق البناء ضرراً بالآبار.. فكان ردهم بانه لايوجد أي ضرر وعلى المهندسين اتخاذ الحيطة بمنع أي بناء جوار الآبار على بعد ستين متراً، ومن ثم لا مانع من تخطيط المنطقة والسماح بالبناء، لأن بقاءها بهذا الشكل سوف يعرض الحوض للتلوث ويشوه البناء العشوائي للمنطقة برمتها.من جانبها وزارة الاشغال العامة المعنية بالأمر في تلك الفترة تنبهت لخطورة الأمر وسارعت بإنزال مايسمى بـ«الشبكة الرئيسية» الى مكتب الاشغال كي لا يستفحل الأمر وللحفاظ على ماتبقى من أراض بيضاء.. وذلك لشق الشوارع الرئيسية.. ولكن كما يقال «تمشي الرياح بما لاتشتهي السفن» فبعد استبعاد الاستاذ الكحلاني من أمانة العاصمة هدأت العاصفة وسكنت الشبكة الرئيسية في أدراج الاشغال.عصابات مافيا «المخططات» تقطعت أوردتهم عندما اصدر الرئيس القائد قراراً بتعيين هيئة مستقلة تسمى «الهيئة العامة للمساحة والتخطيط الحضري» كان هذا القرار بالنسبة لهذه العصابة القشة التي قصمت ظهر البعير.

لذا فلابد على هذه الهيئة أن تكون عند مستوى المسئولية، لأن المواطنين استبشروا خيراً بسماعها ويأملون من رئيسها العمل على انزال كافة مخططات الأمانة وعدم التلاعب بها وليس لديه أي عذر بعد الآن لأن الكرة أصبحت في مرماه.

لمواجهة هذه المشكلة...هل يمكن التوافر من أجل بيئة العمل المواتية للحد من البطالة؟

■ البطالة وتزايد عدد الباحثين عن عمل واحدة من أهم القضايا العصرية التي تواجه دول العالم اليوم بمختلف مستوياتها إلاّ ان هذه القضية تختلف من دولة لأخرى من حيث نسبتها وحجمها وأساليب معالجتها.

كما تعتبر إحدى القضايا الاستراتيجية للدول النامية التي تحظى باهتمام كبير من قبلها حيث تواجه هذه الدول اشكاليتين رئيسيتين هما الامكانات اللازمة لمواجهة هذه القضية والاسلوب الحديث والأمثل في التعامل مع قضايا البطالة وادارتها بصورة معاصرة وتطبيق سياسات تشغيلية تستوعب المتغيرات العالمية في الساحة الدولية.

احمد راجح الحاكم

ونظراً للآثار السلبية الاقتصادية منها والاجتماعية التي تلقيها البطالة في أوساط المجتمع بمختلف فئاته فقد حظيت باهتمام كافة المؤسسات على المستوى المحلي في الجمهورية اليمنية حيث تصدرت اهتمامات وتوجهات القيادة السياسية ممثلة في فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية فكانت أحد أهم محاور برنامجه الانتخابي للعام ٢٠٠٦م (المحور الثالث) وجاءت محاربة البطالة هدفاً رئيسياً من أهداف المجالس المحلية وبرنامجها الانتخابي للعام ٢٠٠٦م.

وانعكست تلك التوجهات على خطط وبرامج وسياسات الحكومة حيث شغلت حيزاً كبيراً في برنامج الحكومة والخطة الخمسية الثالثة لها.

كما تضمنت توصيات مجلس النواب حث الحكومة على معالجة هذه القضية عند اقرار المجلس لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام الميلادي ٢٠٠٧م يوم الخميس ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦م.ومن خلال ذلك يتضح مدى الاهتمام المجتمعي بقضية البطالة التي يؤكدها الحركة الجادة والتوجه الصادق والنشاط الفاعل الذي تشهده الساحة اليمنية في هذا الاطار لمعالجة هذه القضية.

وهذا ما يضاعف الأهمية التي تحظى بها التنمية في هذا المجال وضرورة استيعاب المفاهيم والمتغيرات الحديثة التي تستند عليها الجهود التنموية خلال هذه المرحلة وفي مقدمة هذه المفاهيم والمتغيرات المفهوم الحديث للتنمية وتطور اساليب وادارة البطالة وتشغيل القوى العاملة.

وهذا ما نحاول ان نلقي عليه الضوء في هذه العجالة وكيف نستفيد من هذه التطورات.

المنظور المعاصر للدولة ومفهوم التنمية الحديث

شهدت الساحة العالمية في بداية التسعينيات من هذا القرن ميلاد نظام عالمي جديد أفرز مجموعة كبيرة من المتغيرات والمفاهيم التي طالت مختلف مجالات الحياة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية وكان لها تأثيرها الكبير على دول العالم حيث احدثت الكثير من التطورات وتغير العديد من السياسات والاستراتيجيات وهذا ما دفع الكثير من الحكومات الى اجراء تعديلات عدة وتحديث في نظمها الداخلية وعلاقاتها الخارجية عبر برامج اصلاح تستهدف استيعاب تلك المتغيرات.

ويأتي في مقدمة هذه المتغيرات منظور الدولة المعاصرة باعتبارها منظومة عمل مؤسسية تؤدي مجموعة من الادوار والمهام الموجهة لتنمية وبناء المجتمع المدني المعاصر في ظل نظام ديمقراطي يحكم علاقات وحركة تلك المؤسسات المدنية.

وبحسب هذا المنظور المعاصر للدولة الحديثة تغيرت الكثير من المفاهيم والسياسات أهمها السياسات التنموية ومفهوم التنمية وفقاً لذلك.

فلم تعد الدولة ومؤسساتها الحكومية هي المسئولة الرئيسية والاولى عن التنمية ولم تعد التنمية حكراً عليها.

بل اتسع المفهوم ليشمل كافة عناصر ومؤسسات المجتمع سواء أكانت افراداً او منظمات او مؤسسات خاصة او مدنية وهكذا.

وظهر مفهوم الشراكة المجتمعية والشراكة العالمية في التنمية لدول العالم ولاشك ان هذا التطور يقتضي تغير وتطور الوسائل والادوات والسياسات المتبعة لمعالجة البطالة كقضية أولى من القضايا التي تستهدفها التنمية البشرية في أية دولة.

إدارة البطالة في ظل المفهوم الحديث للتنمية

البطالة كظاهرة اقتصادية يعرّفها رجال الاقتصاد بأنها وجود قوة عمل بشرية عاطلة عن العمل نتيجة لعدم توافر فرص العمل المتاحة لتشغيلهم.

ولذا تحتل مسألة ايجاد فرص العمل اللازمة لتشغيل قوة العمل العاطلة الاولوية في برامج التنمية البشرية والسياسات المتبعة للتشغيل وهذا على وجه التحديد هو المقصود بإدارة البطالة وتشغيل القوى العاملة.

وفي ظل المفهوم الحديث للتنمية اتسعت وتطورت عملية ادارة البطالة وتشغيل القوى العاملة في كافة جوانبها.

ومن أبرز مظاهر التطور هنا اتساع مجالات اهتمام وعمل ادارة البطالة لتشمل ما يسمى حديثاً بسوق العمل المحلية والاقليمية والعالمية ايضاً بكل متغيراتها واتجاهاتها سواء الطلب او العرض في سوق العمل.

جاء هذا التطور بفعل العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة والتطور التكنولوجي وما أفرزته من آثار سلبية على أسواق العمل، وما يستلزمه ذلك من برامج اقتصادية لاستيعاب هذه المتغيرات الحديثة في مجال الحد من البطالة.

ومن أهم مظاهر الادارة الحديثة للبطالة اعتماد نظام معلومات دقيقة يوفر بيانات شاملة عن سوق العمل ومؤشراته التي يحتاجها متخذو القرار عند وضع الخطط والبرامج الهادفة للحد من البطالة وتشغيل القوى العاملة.

اضف لذلك منظومة عمل مؤسسية تشارك في عملية التنمية في هذا الاطار وفقاً لمبدأ الشراكة المجتمعية بين هذه المؤسسات بما في ذلك اشراك القطاع الخاص في عملية التشغيل.

اسلوب التشغيل الذاتي

كما شملت عملية التطور تعدد وتنوع اساليب ووسائل تشغيل القوى العاملة الباحثة عن عمل، فإلى جانب اسلوب التوظيف المباشر للباحث عن عمل في المؤسسات المشغلة ظهرت عدد من الوسائل والمهام منها اسلوب التشغيل الذاتي عبر مساعدة الباحثين عن عمل لتشغيل انفسهم عبر تبني مشاريع ذاتية وكذا دراسة عدد من المشروعات الصغيرة وتوفير التمويل اللازم عبر القروض الميسرة للباحثين عن عمل.

ومن تلك الوسائل الحديثة مهام التوجيه والارشاد المهني للباحثين عن العمل والمتجهين الى سوق العمل وعبر تعريفهم بطبيعة الطلب والمهن المتوافرة والشروط اللازمة للحصول على عمل وهكذا.

ومنها ايضاً تشجيع الاستثمارات الكثيفة لتشغيل العمالة ودعم الصناعات الصغيرة والدراسات والبحوث والمسوحات اللازمة عن سوق العمل.

تلك هي بعض أهم وأبرز التطورات في هذا المجال التي استوعبها البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ الرئيس والمجالس المحلية وبرامج الحكومة التي من الضروري ان تنعكس عملياً في مجموعة من الاجراءات العملية التنفيذية في الواقع العملي من خلال اطار عام يدير ويوجه السياسات الموجهة للحد من البطالة وتشغيل القوى العاملة.

وبناءً على ما تقدم تتضح العلاقة الوثيقة التي تربط بين تطور مفهوم التنمية الحديث ومتطلبات انجاز الخطط والبرامج الموجهة للحد من البطالة وتشغيل القوى العاملة وفقاً لذلك.

ولو قمنا بمقارنة مضمون هذه التطورات على المستوى الوطني ومدى استيعاب تلك التطورات سنجد ان القيادة السياسية ممثلة في فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لديها من النية الصادقة والتوجه الجاد لمعالجة قضية البطالة مما يعني توافر عامل الارادة السياسية القوية وهذا ما نلمسه ونجده في توجهات البرنامج الانتخابي الرئاسي والتوجيهات اليومية حول الموضوع التي انعكست عملياً على أداء المؤسسة الحكومية التي تعكف حالياً على وضع البرامج التنفيذية والعملية للتنمية بمختلف مجالاتها ومنها هذه القضية.

وختاماً يجب التأكيد على قضية مهمة جداً تتوقف عليها عملية النجاح في تحقيق الاهداف المطلوبة في مجال محاربة البطالة وتشغيل القوى العاملة وتتمثل تلك القضية في مدى توافر بيئة العمل اللازمة للحد من البطالة وفقاً للمفهوم الحديث للتنمية ومنظومة العمل المؤسسي ومنظومة المعلومات ومجموعة الاطر المساعدة على المستوى الوطني.

بالاضافة الى توافر وعي مجتمعي بطبيعة هذه التطورات والآليات المشاركة المجتمعية التي تسهم بفعالية في معالجة قضية البطالة.

وأخيراً خصوصيات المجتمع اليمني وطبيعة تركيبته الاجتماعية والمؤسسية وطبيعة مشكلة البطالة على المستوى الوطني ومتطلبات معالجتها وفقاً لهذه التطورات.

أهمية الجودة الصناعية والخدمية

■ النظرة المستقبلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في اليمن تبشر بخير، فالمستقبل أمامنا وليس خلفنا وعلينا أن نعيش الحاضر متطلعين نحو المستقبل.. والعيش في الحاضر لايعني الرتابة والكآبة والخوف من المستقبل، بل يعني العمل على تغيير الواقع تغييراً جذرياً بالانطلاق نحو المستقبل بآفاق التقنية العلمية المعاصرة وبآفاق التطور الاجتماعي والاقتصادي..

علي صالح الجمره

إن تطوير البنية الأساسية في بلادنا وجعلها خدمة قياسية تتفق والمعايير الدولية سواء في سفلتة الطرق أو في إيصال التيار الكهربائي إلى كل منطقة واعدة بالخير والاستثمار، وإيصال مختلف الخدمات الطبية والتخطيط الحضري وغيرها شرط أساسي لقيام التنمية الشاملة للأرض والإنسان..

كما أن تطوير الأداء المؤسسي القائم على الجودة والكفاءة وعلى تحقيق المتطلبات الأساسية بوقت قياسي يعني بلغة الأرقام دفع المستثمرين بقوة إلى الاستثمار في المناطق الحرة وفي التنمية الزراعية والصناعية وغيرها دفعاً غير مسبوق، فالمستثمر مستعد ليأتي إلينا مادام آمناً على نفسه وعلى ماله، ومطمئناً على استثماراته، خاصة على التسهيلات الأساسية المتمثلة في الخدمات المتعددة بصورة سريعة وبجودة عالية، ولاسيما مع وجود أسواق نشطة وكثافة سكانية عالية..

لقد بلغني أن دراسة الجدوى الاقتصادية التي تقوم بها الشركات الصناعية في الدول الشقيقة المجاورة لليمن تضع في حسبانها السوق اليمنية بما يعادل ٤٠٪ من إجمالي استهلاك منتجاتها، وهذا يعني أن سوق اليمن مؤثرة جداً في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية الصناعية والزراعية للدول المجاورة، فما بالكم بجدوى السوق اليمنية للسلع المنتجة محلياً إن كانت على مستوى الجودة الصناعية الممتازة، فإنها ستكون منافسة أفضل لتلك المنتجات..

لقد كان لتحرير التجارة والأسواق أثره البالغ في الحرص على الجودة الصناعية والخدمية، وعلى الاتقان لها في زمن قياسي أقل مما تقدمه الأسواق الأخرى، ولهذا فإن المنتج الصناعي أو الخدمي الممتاز هو الذي سيكون له الوجود والحضور والنجاح والتوفيق..

أما المنتجات التي لاتراعي الجودة فإنها ستظل حبيسة المخازن ثم الاتلاف فالخسارة والإفلاس، لذا لايمكن أن نرضى حكومة أو شعباً بوجود سلع صناعية أو خدمية في أسواقنا لاتراعي الجودة الممتازة، وعلى التجار الذين يستوردون البضائع المصنعة في مصانع مجهولة وغير مراعية للجودة عليهم أن يوقفوا العبث بالمستهلك اليمني، وعليهم أن يدركوا ان المستهلك لم يعد غبياً، وان الدولة لم تعد متسامحة مع أمثالهم، فجهاز الرقابة على المنتجات الصناعية والخدمية والمسئول عن ضبط الجودة سيقوم بواجبه في ضبط الأسواق والأسعار، وإتلاف كل بضاعة مستوردة، ولا تراعي مقياس الجودة الصناعية الممتازة..

وإذا لم يقم الجهاز بعمله فإن أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة ستقوم بواجبها في توعية المواطنين وفي فضح المتلاعبين بالجودة الصناعية والخدمية والمتلاعبين بالأسعار، ولن يجف لنا حبر أو قلم، ولن تتوقف عين الكاميرا من فضح المخالفات التي يمكن أن يرتكبها البعض، لأننا حريصون على وطننا وعلى أبناء أمتنا وعلى أموالنا وسمعتنا..

والله من وراء القصد..

حكمة التاريخ

■ «على المرء أن يرى الناس في غمرة تصرفاتهم كي يعرف حقيقتهم ففي الحياة لايسمع إلاّ ما يصدر عن أفواههم من كلام، إنهم يظهرون أقوالهم ويخفون أفعالهم.. ولكن هذه الأفعال تسفر عن وجهها في التاريخ، فيحكم عليهم من خلال الوقائع، فإذا قارنا بين ما يفعلون وما يقولون، رأينا حقيقتهم وظاهرهم معاً.. وكلما أمعنوا في التخفي كانت معرفتنا بهم أفضل..».

هذا الكلام قاله المفكر الفيلسوف جان جاك روسو في مؤلفه الشهير «إميل Emile» مفلسفاً حكمة التاريخ في تعرية السريرة البشرية واظهارها على حقيقتها عندما تصبح تصرفاتهم ومواقفهم في ذمته..فعلى مر السنين والعقود والتاريخ يطالعنا كل يوم بحقائق جديدة عبر أفعال ومواقف الناس، وما يعنينا هنا أولئك الذين تصدوا لتحمل مسئولية شعوبهم ومجتمعاتهم من الثورة إلى الحكم إلى المعارضة.

وأثناء تصرفاتهم، في غمرة تحملهم تلك المسئولية، أو اقتناصهم للفرص التي تحملهم إلى مناصب تلك المسئولية، ينسى البعض منهم حكمة التاريخ في كشف مواقفهم وتصرفاتهم على حقيقتها وإن بعد حين.

فالساسة والقادة العظام من أمثال الأخ الرئيس المعلّم، لاتغرب عن بالهم هذه الحكمة، ولو في أفضل الأحوال وأيسرها، ولهذا فإن التاريخ يكشف عن فضائلهم وصنائعهم لأنهم كانوا صادقين مع أنفسهم ومع شعوبهم.

علي عمر الصيعري

أما أولئك الذين اعتقدوا بأنهم قادرون على أن يبيضوا أفعالهم بأقوالهم وخطبهم وشعاراتهم، فإنهم يغالطون أنفسهم إذ سرعان ما يظهرون على حقيقتهم عند الاحتكام إلى التاريخ..

أتريدون مثالاً على ذلك؟! حسناً.. عودوا بذاكرتكم إلى مشهد حدث قبل ٢١ عاماً و١٢ يوماً، وعشر ساعات من اليوم الثالث عشر، في مكان عزيز من أرض هذا الوطن، واسألوا عما يقوله الناس يومنا هذا عن ذلك المشهد، لعل البعض منكم يتعظ بحكمة التاريخ يا أولي الألباب.

من تقرير بيكر - هاملتون حول العراق

سمير كرم*

فرض اصدار تقرير «مجموعة دراسة العراق» - برئاسة وزير الخارجية الامريكي الاسبق جيمس بيكر والنائب الديمقراطي السابق لي هاملتون - نفسه على تحليلات وتعليقات مراكز الابحاث، وبخاصة الامريكية وهو بالتالي فرض نفسه على هذه الزاوية.

وفي تحليل تعقيب صريح وناقد اعتبرت اللجنة الدولية للدولية الرابعة (الاشتراكية) ان تقرير «مجموعة دراسة العراق» (تقرير بيكر- هاملتون) تغطية شارك فيها الحزبان العتيدان الجمهوري والديمقراطي على السواء على جرائم الحرب التي ارتكبتها وترتكبها واشنطن في العراق.

ووصف الباحث الذي نشر باسمه هذا التحليل- بيل ان أوكين - اعترف التقرير متأخراً بالاخفاق العسكري السياسي والاحوال الكارثية التي خلقها التدخل الامريكي في العراق بأنه من بين السمات الصادقة في هذا التقرير وعاب على التقرير انه لم يتطرق أبداً الى الكيفية التي جرى فيها تمرير الوضع الخطير والمتدهور في العراق، كما لم يتطرق الى السؤال : من يتحمل مسئولية ذلك؟ هذا في الوقت الذي تضمن فيه التقرير استنكارات كثيرة لاخفاقات الحكومة العراقية في توفير الخدمات او في خلق نظام قضائي فعال، او في تحقيق تقدم اقتصادي، اما ان البلد وضع في حالة من الخراب بفعل حرب امريكية ولايزال تحت الاحتلال الامريكي، فهو أمر يحمل واشنطن المسئولية كاملة عن جميع الاخفاقات فإن التقرير تجاوزه في صمت.

ويضيف التحليل ان الشعب الامريكي الذي يفترض ان تقرير بيكر هاملتون موجه اليه يملك الحق واكثر في ان يتساءل لماذا؟.. كما يملك كل الحق في ان يشك في ان صمت المجموعة التي وضعت التقرير عن هويات اولئك المسئولين عن اشعال حريق العراق، يرجع الى ان هذا هو عمل العصابة الاجرامية من مشعلي الحرائق التي تسيطر على الحكومة الامريكية، وهو لهذا يرى ان مجموعة دراسة العراق تمنح عفواً شاملاً لاولئك الذين تآمروا لشن حرب غير شرعية ادت الى تدمير مجتمع بأسره والى موت مئات الآلاف من العراقيين اضافة الى اكثر من ثلاثة آلاف من الجنود الامريكيين.

كما يضيف ان اوكين ان التقرير لايقر بما هو واضح جلي، وهو ان السبب الجذري لهذا العنف السائد في العراق تحت الاحتلال الامريكي هو تدخل امبريالي كان يهدف الى النزول في العراق الى مستوى شبه مستعمرة للولايات المتحدة.. وهذا التدخل هو الذي ولد مايسمى «التمرد» اي المقاومة المشروعة للعراقيين للاحتلال العسكري الاجنبي لبلدهم كذلك فإن محاولات واشنطن فرض حكومة عميلة باستخدام حيل «فرق تسد» هي التي خلقت كابوس العنف الطائفي.

بل يصل تحليل الاممية الرابعة الى حد اعتبار هدف مجموعة دراسة العراق هو مواصلة هذه الجريمة - تحت ستار مشاركة الحزبين العتيدين- مواصلة الاهداف الاصلية للحرب غزو بلد يملك ثاني اضخم احتياطيات نفطية في العالم كجزء من استراتيجية تستخدم التفوق العسكري الامريكي لتوطيد هيمنة عالمية للرأسمالية الامريكية، في تقديمه للتقرير رفض جيمس بيكر رئيس المجموعة الجمهوري اي فكرة تفيد ان التقرير يمثل دعوة الى وضع نهاية للتدخل الامريكي فقد اعلن بيكر لا يدعو هذا التقرير بأي حال الى خروج لبق.. انما نقول على وجه التحديد - في الحقيقة- اننا نتفق مع الهدف التفصيلي للرئيس بوش والتقرير نفسه يقول بالحرف الواحد بوضوح لسوف يكون للقوات الامريكية وجود قوي حقاً في العراق وفي المنطقة لزمن طويل جداً.

للاعلان بسرعة عن موقف ازاء تقرير مجموعة دراسة العراق فور صدوره لجأ مجلس العلاقات الخارجية الامريكية الى نشر مقابلة مع رئيس المجلس ريتشارد هاس اجراها برنارد غيرتزمان رئيس التحرير الاستشاري وبداية فإن هاس يشار اليه بأنه خبير في شئون الشرق الاوسط وانه وصف التقرير بأنه يتسم بالرصانة وعلى درجة من النزاهة تبعث على الارتياح.

لكن هاس لايلبث ان يؤكد ليس بمقدوري ان اقول انه اذا ما فعلت الادارة كل شيء يوصي به هذا التقرير فإنها ستنجح ولكن التقرير - في رأيه- يعطيها الفرصة الافضل لتحقيق تقدم في الوقت نفسه فإنه يرى فيه ابتعاداً كبيراً عن سياسة الادارة على اقل تقدير كما انه لا يتضمن بعض الامور التي تعارضها الادارة بشدة فهو - على سبيل المثال- يرفض ما يسميه انسحاباً متسرعاً ويعرب هاس عن اعتقاده بأن توصية المؤتمر بأن تجري الولايات المتحدة اتصالات مع ايران وسوريا حول الشأن العراقي، هي توصية جيدة يستحسن ان تأخذ بها ادارة بوش كما انه - في الوقت نفسه - يؤيد الفصل التام بين الملف النووي وقضية العراق فيما يتعلق بفتح باب حوار مع ايران.

ويظهر تأييد هاس لتوصيات التقرير بشكل خاص عند النقاط المتعلقة بأهمية التركيز على عملية السلام في الشرق الاوسط ويعزو هذا الى سببين رئيسيين احدهما : ان هذا سبيل الى جعل سوريا تلعب دوراً يبعث على الأمل وبخاصة بشأن اغلاق حدودها مع العراق بوجه القاعدة وغيرها، والثاني انها واحدة من امور قليلة تستطيع الولايات المتحدة في الوقت الحاضر ان تسديها الى قادة العرب السنة في مصر والسعودية والاردن وغيرها.. فهم قلقون للغاية على مستقبلهم..

ويفسر رئيس مجلس العلاقات الخارجية الامريكية توصية تقرير بيكر - هاملتون بتوجيه تحذير الى الحكومة العراقية بانها اذا لم تقم بدورها في حمل المسئوليات الامنية خلال الفترة المقبلة، فإن الولايات المتحدة لن تستطيع ان تواصل حمل هذه المسئولية طويلاً، بأنه من قبيل الاستعداد للرد على التساؤلات التي ستثار بالتأكيد عندما تنسحب القوات الامريكية من العراق، وعلى رأسها السؤال : من تسبب في ضياع العراق منا؟

ولعل من أبرز تصريحات هاس في هذه المقابلة قوله - في ختامها - انك لا تقرأ في هذا التقرير دعوة الى تحول ولا تقرأ فيه شيئاً عن الديمقراطية، ولاتقرأ عن شرق اوسط جديد.. وهذه على نحو ما عودة الى التواضع.

* مستشار مركز دراسات الوحدة العربية